

تحتفل بعيدها الوطني تحت شعار (قلوبنا موارد عزتنا) :

قطر .. الإمساك برهانات العصر لضمان المستقبل الأفضل



العلاقات اليمنية - القطرية .. النموذج الأكثر إشراقاً



وكان لافتاً بلوغ إيرادات البلاد نحو 220 مليار ريال (60.4 مليار دولار) العام المالي 2012-2011 مقابل نفقات بـ166 مليار ريال (45.5 مليار دولار) وفوائض مؤكدة قيمتها 54.3 مليار ريال (قرابة 15 مليار دولار).

واستطاعت قطر خلال السنوات الخمس الماضية فقط مراكمة فوائض مالية بلغت 196 مليار ريال (53.8 مليار دولار) الشيء الذي مكنتها من توسيع قاعدة استثماراتها بالداخل، والتي رصدت لها قطر نحو 220 مليار دولار حتى عام 2016م لتطوير البنية التحتية والاستعداد لاحتضان كأس العالم 2022.

كما مكنت هذه الفوائض من زيادة الدخل للمواطن القطري الذي بات يناهز المائة ألف دولار حالياً كأعلى دخل بالعالم مقابل أقل من 15 ألفاً قبل أقل من عقدين.

الاستثمارات والنمو

واستطاع جهاز قطر للاستثمار (صندوق الثروة السيادي) خلال ثمانية سنوات فقط من نشأته أن يفرض نفسه لاعباً رئيساً بالمشهد الاستثماري العالمي، حيث استحوذ على حصص كاملة أو



من عقدين.



وانعكست هذه الطفرة الكبيرة لدولة قطر على أحجام الموازنات العامة التي تضاعفت أكثر من 16 مرة في عقد ونصف عقد، وقد ظهر ذلك سواء بالإيرادات أو المصروفات أو الفوائض. وبهذا تشير المؤشرات الرسمية المستقاة من مصرف قطر المركزي وجهاز الإحصاء إلى أن إجمالي إيرادات موازنة قطر للعام 1995 لم تكون تتجاوز 9.2 مليار ريال (2.5 مليار دولار) مقابل مصروفات بلغت 12.7 مليار ريال (3.4 مليار دولار) مما نتج عنه عجز مالي قدر وقتها بـ3.5 مليار ريال (961 مليون دولار).

تحتفل دولة قطر اليوم بعيدها الوطني وهي تواصل سبر آفاق المستقبل الواعد بخطى واثقة منذ أن شقت طريق التطور والنماء أخذت بأسباب التقدم وفق متطلبات العصر تلبية لحاجات إنسانها بناءً ونهضة في شتى مناحي الحياة. ويأتي احتفال قطر هذا العام تحت شعار (قلوبنا موارد عزتنا) في ظل قيادتها الجديدة والشابة وربان سفينتها الأمير تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني مواصلاً المسيرة المظفرة التي بزغ فجرها الجديد بتولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في السابع والعشرين من يونيو عام 1995م، شهدت خلالها دولة قطر تطورات نوعية وضعتها في مصافي الدول الأسرع نماءً وتطوراً. ولأن القيادة النظرية وضعت لنفسها مشروعاً طموحاً فلا يزال هناك الكثير من العمل للوصول إلى أهدافها المنشودة يلفها الاصرار على جعل مسيرتها الاسطع نمواً وتطوراً وازدهاراً في مختلف المجالات لم تعهدها منذ فجر استقلالها عام 1971م ساعد في نهوضها استقرار أمني قل نظيره في أكثر دول العالم استقراراً ومكانة سياسية واقتصادية مرموقة.

نبيل نعمان

نظام مضطرب

تميزت قطر في نهضتها خلال السنوات الأخيرة بارتفاع ملحوظ وتنمى مضطرب في مؤشرات النهضة الحديثة التي تعنى بالتنمية الشاملة والتي انطلقت وفق خطط مدروسة بدأت تأخذ طريقها نحو التنفيذ تدريجياً على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، فضلاً عن مجال الخدمات العامة والبنى التحتية الأساسية.

فعلى الصعيد السياسي الداخلي، تبنت الدولة خطة إصلاح سياسية ودستورية كبرى بدأت بانتخابات بلدية شاركت فيها المرأة القطرية لأول مرة فعلياً، تلتها خطوة إصدار دستور دائم بعد إقراره في استفتاء شعبي عام حظي بموافقة كبيرة، وهي على موعد قريب من إعلان وتطبيق هذا الدستور وصولاً إلى انتخابات برلمانية ترسيخاً لمبدأ النظام الدستوري الديمقراطي القائم على مشاركة الشعب في الحياة السياسية.

وكرست الدولة في نهج متأن يأخذ بمتطلبات الواقع ومقتضيات العصر الحديث باستقلال السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية في البلاد بعد أن كانت قد عززت الحريات العامة (حرية الإعلام والتعبير)، كما أقرت قانون السلطة القضائية الجديد القاضي بإنشاء محكمة التمييز وتشكيل المكتب الفني للتحقيق القضائي ومجلس القضاة ونظم العمل في مختلف دوائر هذا الحقل.

ولم تغفل قطر مسألة تنظيم الحياة العامة للمجتمع، إذ أولت اهتماماً خاصاً لقطاعات الجمعيات والمؤسسات الخاصة والعمل ومكافحة الإرهاب وحماية الثروات الطبيعية والبيئة

فاستصدرت لعناية تنظيمها القوانين. ولأن الإنسان أعلى ما تملك من ثروات، فقد كرست القيادة القطرية جل اهتمامها لخدمته ومن أجل توفير مستلزمات الرفاهية والحياة الكريمة له، فعملت أولاً على توفير فرص العمل اللائق له وفقاً للكفاءة والمؤهل مثلما عملت جاهدة على توفير الخدمات الأساسية له من تعليم وصحة ورعاية اجتماعية وإسكان ونظام تقاعد، إلى جانب إنشائها للجنة الوطنية لحقوق الإنسان تأكيداً لالتزامها بتعزيز وحماية حقوق المواطن والمقيم على أرضها والارتقاء بها وفقاً لما هو معمول به في أرقى الدول وحسب التشريعات الدولية.

ولعل من أبرز ما عاشته قطر في السنوات العشر الأخيرة ما يتعلق بالنهضة العمرانية من تحديث وتطوير للخدمات الأساسية والبنى التحتية من طرق ومشاريع صحية وإنشاء شبكة للصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار وبناء الجسور والحدائق العامة وتطوير خدمات الماء والكهرباء والاستشفاء والطبابة، إلى جانب ما شهدته البلاد من قفزة نوعية في مجال التعليم من تحديث للنظم التربوية والتعليمية وإنشاء المدارس المستقلة والعلمية والجامعات المتطورة، فضلاً عن إيلاء جامعة قطر المزيد من الرعاية والاهتمام، وتطوير اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، وتشكيل المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث.

نهضة اقتصادية

أما الاقتصاد فحدث ولا حرج، إذ استحوذ هذا القطاع رعاية وتطويراً على الاهتمام الأكبر لصاحب السمو الأمير المفدى ومختلف قواعد الدولة، ولأن الاقتصاد عصب الحياة الحديثة وضمان المستقبل لأي شعب من الشعوب كان له النصيب الأوفى من خطط الدولة، إذ وظفت لتطويره والنهوض به كافة الإمكانيات ووضعت لذلك المشاريع الكبرى.

وقد تمكنت دولة قطر خلال السنوات العشر من كسر نظرية الدول النامية أسيرة الإمكانيات المحدودة، حيث أثبتت للعالم أجمع أن قيمة الدول لا تكمن في سعة رقعتها أو عدد سكانها وإنما بمدى فعاليتها وقدرتها على التعاطي مع متطلبات العصر ومواكبة متغيراته الاقتصادية وتلبية حاجات شعبها التنموية من خلال جملة من المشاريع العملاقة وخاصة الصناعية منها مسخرة لذلك الإمكانيات المادية المتاحة مستقطبة لها مختلف الاستثمارات والرساميل.

وتظهر البيانات الرسمية أن إجمالي الناتج المحلي القطري انتقل من 29.6 مليار ريال (8.1 مليار دولار) عام 1995م، أي سنة تولى الشيخ حمد مقاليد الحكم، إلى 85.7 مليار ريال (23.5 مليار دولار) عام 2003، وهي السنة التي عين فيها الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ولياً للعهد، ثم ليقتض بشكل كبير إلى سبعمائة مليار ريال (192 مليار دولار) العام الماضي،

جزئية في عشرات الشركات والمؤسسات العالمية، سيما بالسوق البريطانية التي تعد الوجهة الأولى للاستثمارات القطرية، ثم الفرنسية، فالألمانية، فضلاً عن توسعات بمناطق أخرى ومنها المنطقة العربية.

وتشير توقعات هيئة مركز قطر للمال الصادر الاثنين الماضي إلى أن يواصل إجمالي الناتج المحلي القطري نموه خلال السنوات المقبلة بمعدل يصل إلى 8% خلال السنوات الخمس المقبلة. كما توقعت في تقارير لها أن تقود قطر النمو بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي خلال تلك الفترة بدعم من النمو المتسارع خارج قطاعي النفط والغاز.

وخطت الدولة عبر شركة قطر للبترول خطوات كبيرة باتجاه تعزيز عمل شركة دولفين للطاقة، وفتحت الباب واسعاً للاستثمار المحلي والأجنبي في المشاريع ذات المردود الاقتصادي بعد أن قررت فتح سوق الدوحة للأوراق المالية أمام المستثمرين وقامت بتنظيم عمله وفق تشريعات وقوانين كفلت له التقدم والنمو.

ومواكبة منها للتطور الاقتصادي الواسع وللنهضة العمرانية المتمثلة بعشرات المشاريع العقارية، فقد أولت الدولة قطاع السياحة اهتماماً خاصاً تعزيراً لدوره في خدمة الاقتصاد، فبعد أن أنشأت الهيئة العامة للسياحة وشركة الخطوط الجوية القطرية، عملت جاهدة على توسيع رعة العمل الفندقي بإنشاء المزيد من الفنادق الحديثة مع التوسع في الخدمات الفندقية وأعمال الدعاية والترويج السياحي والمشاركة في المؤتمرات والندوات المعنية بتطور هذا الحقل، فضلاً عن إنشاء الجامعة الهولندية لتخصصات السياحة وإدارة الفنادق.

وقامت الدولة بتدشين مطار الدوحة الدولي الجديد الذي سيبدأ العمل به عام 2015م بعد أن وسعت مجال عمل الخطوط الجوية القطرية من حيث زيادة عدد خطوطها ورحلاتها وتعزيرها بالحديث من الطائرات والكوادر الفنية المؤهلة.

السياسة الخارجية

أما على صعيد السياسة الخارجية، فقد سعت الدولة على مدى السنوات الأخيرة إلى ترسيخ وتثبيت مكانة دولة قطر المرموقة في المحافل الإقليمية والدولية، الأمر الذي أهلها للعب دور فاعل ومؤثر في العديد من القضايا سيما وهي تنتهج سياسة تقوم على الوضوح والصرامة والواقعية ودقة التقييم والتوازن السياسي. وعملت الدولة وفق مبدأ الإيمان بالحوار على معالجة العديد من النزاعات والمشاكل بين كثير من الدول عبر وساطات حميدة، واستقطبت في الوقت نفسه عشرات المؤتمرات واللقاءات العربية والإقليمية والدولية منها ما يتعلق بقضايا التعاون الاقتصادي والتجاري العالمي، ومنها ما يتصل بالحوار بين الحضارات والأديان دعماً لخطة السلام العالمي.

وكانت قطر التي تقوم سياستها الخارجية على مبدأ احترام حقوق الإنسان والحوار مع الآخر والتفاهم وعدم التدخل في شؤون الغير والإيمان بحل المشاكل عبر الطرق السلمية محط أنظار العديد من قادة وزعماء مختلف دول العالم زيارات ولقاءات ومباحثات مع قياداتها لصالح تعزيز الأمن والسلام الدوليين ورخاء ورفاه البشرية، وقد أكدت قطر في أكثر من مناسبة وعلى أكثر من صعيد إيمانها بالسلام وتوثيق علاقات التعاون الدولي ورفض كل أشكال العنف ومظاهر الإرهاب، وساهمت من منطلق إيمانها هذا بحل العديد من الخلافات والنزاعات، وقامت بتعزيز علاقاتها الثنائية مع مختلف الدول والمنظمات الإقليمية والدولية بحيث أصبحت الآن محورا للاهتمام الدولي.

العلاقات اليمنية - القطرية

تمر العلاقات اليمنية القطرية بأفضل حالاتها جراء التعاون المتناسي لقيادتي البلدين بزعامة الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، حيث شهدت الأعوام الأخيرة زيادة مضطردة في الدعم القطري لليمن في مختلف المجالات والعمل على دعم استقرار وأمن ووحدة اليمن وتنميته وتطوره ومنها مشروع مدينة حمد الطبية بمنطقة الجند بمديرية التعزية بمحافظة تعز والذي يقع على مساحة 432,877 متراً مربعاً ودعم صندوق معالجة قضايا الأراضي في المحافظات الجنوبية بقيمة 350 مليون دولار إضافة إلى دعم العرس الجماعي لـ4000 آلاف عريس وعروس وغيرها الكثير من أوجه الدعم لمسار التنمية والاستقرار في اليمن .